

# إخوان الأردن يدفعون ثمن طموحاتهم السياسية ورهاناتهم الإقليمية

## الدولة الأردنية تقطع مع حالة التردد في مواجهة الحركة الإسلامية



مشروع عابر للأوطان

بين الجماعة والدولة، وهو ما ترجم في لقاء عقده العاهل الأردني مع كتلة الإصلاح البنائية العام الماضي وتقديمه وعودا بالنظر في المطالب السياسية للجماعة، مع تحول في نبذة الحكومة التي حرصت على تجنب أي احتكاكات ومناكفات مع الحركة.

### نوازع الهيمنة التركية

الهدنة لم تعمر طويلا، بفعل المتغيرات العاصفة التي تشهدها المنطقة في علاقة أساسا بنوازع الهيمنة التركية وتحول الجماعات الإسلامية يتصدرها التنظيم الدولي للإخوان وفروعه إلى أداة خطيرة في يد نظام رجب طيب أردوغان الذي نجح عبر تلك الجماعات في فرض نفوذه في عدد من الدول العربية لاسيما في سوريا وليبيا وتونس.

وأشارت تلك النوازع التركية المسكونة بطموح إحياء الخلافة العثمانية في ثوب جديد مخاوف الدولة الأردنية التي تخشى من أن تجد نفسها في موقف ضعف حبال هذا الوضع، وهذا على ما يبدو ما فرض عليها القطع مع حالة التردد في التعاطي مع الإخوان، الذين سبق ووصفهم العاهل الأردني في تصريحات إعلامية في العام 2013 "بذئاب في ثوب حملان".

وتدرك عمان أن جماعة الإخوان ورغم الانشقاقات والانقسامات التي عصفت بها على مدار السنوات الماضية بيد أنها لا تزال تملك ثقلا سياسيا وشعبيا مخيفا يمكن أن تستغله للانقلاب على الحكم في ظل الدعم التركي الذي يمكن أن تحظى به.

في هذا الإطار تأتي الخطوات المتسارعة للدولة الأردنية لوضع حد للجماعة من خلال قرار حلها، وسحب ورقة النقابات من يدها عبر وقف نقابة المعلمين عن العمل السبت، وسط ترحيبات بامتدانية حظر الجماعة أسوة بعدة دول عربية.

في المقابل لا يمكن التكهّن برد فعل الجماعة، التي يبدو أنها تتحضر لمختلف السيناريوهات التي يمكن أن تواجهها في الفترة المقبلة من خلال إعادة ترتيب بيتها الداخلي عبر تجديد مجلس الشورى السبت انتخاب عبد الحميد الذنيبات مراقبا عاما بالتزكية لولاية ثانية تستمر 4 سنوات. واختيار المجلس الذي يشكل أعلى هيئة تشريعية ورقابية للجماعة، جميل أبو بكر رئيسا له، بالتزكية، ليتولى المنصب خلفا لحمزة منصور.

مصر، والذي أثار ارتياحا لدى العاهل الأردني الذي كان من أول المباركين لهذا التحول. وبدأت مع العام 2013 سلسلة تمردات داخل الجماعة، على غرار إقدام مجموعة من أعضائها على إعادة إحياء مبادرة زمزم، دون التنسيق مع قيادة الجماعة، فكان أن تم عرض تلك المجموعة على محكمة داخلية وإقالتها، وهو ما كشف عن وجود جهاز سري للإخوان في المملكة.

ومبادرة زمزم هي طرح يهدف إلى تجديد الخطاب الإسلامي بما يتوافق مع الحالة الأردنية "الخاصة"، ويعود طرحها إلى الانتخابات الداخلية للجماعة في عام 2008 والتي أقرت حينها تقاسم تيار المراقب العام الأسبق سالم الفلاحات مقاعد المكتب التنفيذي مع التيار الصقوري.

ولعل الرجة الأكبر التي عاشتها الجماعة حينما طلبت منها حكومة عبدالله الشور تصحيح وضعها القانوني وتغيير نظامها الأساسي الذي ينص على تبعية مكتب الإرشاد في مصر وهو ما رفضه شق الصقور، فكان أن خرجت مجموعة بقيادة عبد المجيد ذنيبات وشكلت جمعية جماعة الإخوان، مقدمة طلبا في الحصول على ترخيص لتصبح وضع الجماعة، وهو ما وافقت عليه الحكومة.

وفي فبراير 2016 أعلنت السلطات الأردنية عدم شرعية الجماعة الأم، وتم إغلاق العديد من فروعها في العقبة وإربد وعجلون والكرك وجرش ومادبا والمفرق، قبل أن يجري إغلاق المقر المركزي للجماعة، في العاصمة عمان في مايو من العام نفسه.

القطع مع حالة التردد هذا الوضع أربك الجماعة الأم وأجبرها على الاستدارة، ومحاولة إعادة بناء جسور التواصل مع الدولة، فكان أن شاركت في سبتمبر 2016 في الانتخابات التشريعية من خلال ذراعها السياسي حزب جبهة العمل الإسلامي، بعد مقاطعتها للاستحقاق في عامي 2011 و2013 بداعي رفضها لنظام الصوت الواحد، وضمنت الجماعة بذلك حضورا في المجلس التشريعي بالتوازي مع تركيز لافت على توسيع نطاق حضورها النقابي.

ومنح الوضع الدقيق الذي يمر به الأردن، بفعل الأزمة الاقتصادية التي تعصف به والتحديات الإقليمية لاسيما في علاقة بصعود دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة وانحيازهم الكامل لإسرائيل، أشبه ما يكون بهندة

الجماعة بتقديم العزاء في زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي، واكتشاف في العام ذاته خلية تابعة لحركة حماس الفلسطينية التي لديها ارتباطات عضوية بالإخوان في المملكة حاولت إدخال أسلحة إلى الأردن من إيران.

### مرحلة مفصلية

رغم أن التوتر كان سيد الموقف بين الجماعة والقصر إلا أن هناك فترات شهدت فيها العلاقة بين الجانبين حالة من الهدوء، قبل أن تشهد تحولا جديدا يصفه البعض بالمفصلي في العام 2011 حينما تصدر الإخوان موجة الاحتجاجات في المملكة في سياق ما يعرف بالربيع العربي الذي ضرب دولاً عدة في المنطقة.

وكانت الجماعة لاسيما الشق الصقوري المتحكم بها ينظر إلى تلك الاحتجاجات على أنها فرصة فميحة لا يمكن تفويتها للانقلاب على النظام السياسي القائم وحجز مقعد مقدم في السلطة، وطرح هذا الشق جملة من المطالب السياسية كان أهمها تجديد الدعوة إلى تشكيل حكومة برلمانية تتولى الجماعة قيادتها بيد أن النظام وعلى خلاف دول أخرى نجح في امتصاص صدمة الأحداث واحتواء الحراك الأمر الذي جعل الجماعة في وضع مرجح أكثر بشكل كبير على تماسكها الداخلي، وتكرس ذلك مع انهيار حكم الجماعة في

باحترام في البداية لتنفيذ إصلاحات سياسية من قبيل استعادة تجربة الحكومة البرلمانية التي سبق ووقفت ضدها وحاربتها.

وفي خضم ذلك عين القصر لم تغفل عن الجماعة مع شعور متنامٍ بمدى خطورة الأجنحة التي تحملها والتي تستهدف السيطرة على مفاصل الدولة، لبيدا منذ العام 1993 مسارا متدرجا لتجسيها وهو ما ترجم في سن قانون جديد للانتخابات عرف بنظام الصوت الواحد الذي أفرز صعود نواب على أسس مناطقية وعشائرية، على حساب الأحزاب.

هذا المسار ترافق مع مفاوضات بين الدولة الأردنية وإسرائيل انتهت بتوقيع اتفاقية وادي عربة للسلام في العام 1994 والتي سعت الجماعة بشكل واضح لاستثمارها، في محاولة لإحراج القصر، وتوسيع قاعدتها الشعبية.

### منعرج جديد

مع تسلم العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الحكم في العام 1999 خلفا لوالده الراحل الملك الحسين بن طلال بدأت علاقة الدولة مع الجماعة تشهد منعرجا جديدا لم يخل من توتر، لاسيما مع صعود التيار الصقوري داخل الجماعة على حساب ما يعرف بتيار الحماض في العام 2006 بعد حصدهم لأغلب مقاعد مجلس الشورى في انتخابات داخلية، وإقدام أعضاء في

نفسه أفسح المجال للجماعة للخوض في الفعل السياسي لاسيما بعد تبنيها موقفا مواليا للقصر في مواجهة التي حصلت مع حكومة سليمان النابلسي، والتي تخللتها محاولات انقلابية لضباط بالجيش الأردني عام 1957، ولعبت الجماعة حينها دورا بارزا في تحريض الشارع على الحكومة ذات النفس القومي.

وانتهت المواجهة بين القصر وحكومة النابلسي التي كانت أول حكومة برلمانية في الأردن بإقالة الأخيرة تلا ذلك قرار بخطر جميع الأحزاب باستثناء جماعة الإخوان على اعتبار أنها تشكلت وفق قانون الجمعيات، وإعلان الأحكام العرفية في البلاد في العام 1957، إلى حين عودة الحياة السياسية إلى طبيعتها في العام 1989، وإجراء انتخابات نيابية نجحت خلالها جماعة الإخوان المسلمين في حصد 22 مقعدا، لتسيطر منذ ذلك الحين على رئاسة مجلس النواب لثلاث دورات متتالية.

وكان القصر ينظر إلى هذا الصعود اللافت والصاروخي للجماعة بتوجس، بيد أن التطورات التي عايشتها المنطقة، لاسيما حرب الخليج عام 1991 وموقف الإخوان المتماهي معه أدت إلى تخفيف تلك التوجسات، وتأجيل النظر في كيفية التعاطي مع هذا المكون الطامح للسلطة.

وفي خطوة لتعزيم حضورها السياسي عمدت جماعة الإخوان في العام 1992، إلى إنشاء حزب جبهة العمل الإسلامي، وباتت الجماعة تضغط وإن

العلاقة بين الدولة الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين شهدت تعرجات وخضات كثيرة، منذ نشأة الأخيرة في أربعينات القرن الماضي، بيد أن الطرفين كانا يحافظان في كل مرة على خط الرجعة، وهو ما لم يعد متاحا على ما يبدو في ظل مؤشرات عدة تشي بأن السلطة في الأردن قررت القطع مع التردد الذي طبع سلوكها في التعاطي مع طموحات الجماعة السياسية لاسيما مع بروز أخطار إقليمية.

صابرة دوح  
كاتبة تونسية

تشهد العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والدولة الأردنية هذه الأيام تصعيدا لافتا آخر فصوله صدور قرار قضائي يقضي بوقف نشاط نقابة المعلمين (يسيطر عليها الإخوان) وعلق مقراتها لمدة سنتين وهو ما وصفه النزاع السياسي للجماعة حزب جبهة العمل الإسلامي "بالحملة المسعورة" واعتبره "تكريسا للعقلية العرفية"، في نبذة غير معهودة تعكس تحديا ونيّة الجماعة للرد.

وسبق هذا القرار المثير إعلان محكمة التمييز، أعلى هيئة قضائية أردنية، في 15 يوليو الجاري قرارا بحل جماعة الإخوان بشكل نهائي وقطعي، واعتبارها فاقدة لشخصيتها القانونية والاعتبارية. ويثير هذا المحنى التصيدي تساؤلات حول ما إذا كان ما يحدث يعكس تغيرا في السياسة الرسمية للدولة حيال الجماعة، لاسيما مع تحول فروع التنظيم الدولي للإخوان إلى مطية تستخدمها تركيا لتمتد في المنطقة والسيطرة على مقدراتها، وكيف ستكون ردود فعل الحركة الإسلامية على هذه التطورات المتلاحقة التي باتت تهدد كينونتها.

### جماعة الإخوان تتحضر لمختلف السيناريوهات التي يمكن أن تواجهها في الفترة المقبلة من خلال إعادة ترتيب بيتها الداخلي

لطالما اتسمت العلاقة بين جماعة الإخوان والنظام الأردني بالتذبذب، متناثرة بالحالة الداخلية والإقليمية إلا أن الطرفين كان يحرصان في كل مرة على الحفاظ على خط الرجعة لدواعٍ براغماتية، في علاقة بإتقان الجماعة فن المناورة، وحاجة النظام في البداية إلى قوة سياسية وشعبية وإزنة قادرة خصوصا على مواجهة نفوذ القوى اليسارية والقومية التي تسببت في التسعينات في الأردن في خمسينات القرن الماضي وإلى حدود الثمانينات، ورغم التغيير الذي طرأ على نظرة النظام تجاه الحركة في التسعينات بسبب جملة من الأحداث إلا أن القصر حرص على تجنب حصول صدامات فعلية معها في الفترات اللاحقة (لاسيما في عهد الملك الراحل الحسين بن طلال)، واعتمد في التعاطي معها على سياسة "العصا والجزرة".

### من الدعوة إلى السياسة

تشكلت جماعة الإخوان في الأردن في 19 نوفمبر 1945، كاحد فروع التنظيم الأم الذي أُنشئ في مصر عام 1928، واتخذت أنشطة الجماعة في بداياتها صبغة دعوية واجتماعية سمح لها ببناء قاعدة شعبية لا يستهان بها، قبل أن تخوض بالفعل السياسي في الخمسينات بمشاركة في الانتخابات التشريعية في عام 1956 والتي نجحت خلالها في الفوز بأربعة مقاعد نيابية، بالتوازي مع توسيع نشاطاتها الاجتماعية تحت رداء الأعمال الخيرية من خلال إنشاء جمعية المركز الإسلامي الخيري التي وضعت الدولة يدها عليها في العام 2007. ولا يخفى أن النظام الأردني



مسير مجهول ينتظر الجماعة بعد حلها